الفصل الأول

عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت مع مطلع القرن العشرين، لتظهر بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، و يكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها غير أنه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون لمناخ الاستثمار تأثيرا كبيرا على جلب الاستثمار الأجنبي في المدى الطويل، و بما أن دراستنا تخص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، قمنا بتخصيص هذا الفصل عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر للوقوف على مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية

- المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني: خصائص وأهداف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثالث: محددات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار

نظرا للاهتمامات التي أخذها الاستثمار من العديد من المفكرين والاقتصاديين فقد تنوعت وتعددت المفاهيم، واختلفت من حيث النوع والشكل والهدف وغيرها، فمن الصعب تحديد مفهوم دقيق لهذه الظاهرة الاقتصادية، لهذا تطرقنا في مبحثنا هذا إلى ثلاثة مطالب وكل مطلب يوضح نوع من الاستثمارات وأشكاله:

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الدولي وأشكاله.

المطلب الثالث: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار و أنواعه.

هناك مجموعة من المفاهيم التي تحدد مفهوم الاستثمار وتوضح أنوعه.

أولا- مفهوم الاستثمار.

أ- يعرف الاستثمار على أنه توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية ، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.[1]

ب- وكذلك عرف فرانس الاستثمار" هو توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة[2].

ج- كما يرى خالد وهيب الراوي أن الاستثمار "هو تضحية بالثروة الحالية (المؤكدة) لثروة في المستقبل غير مؤكدة[3]".

د- يرى عبدالقادر بابا " يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومكائن ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين. وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطرة[4]".

---

1 ماجد احمد عطا الله: إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع ،ط1،عمان ، الأردن،2011، ص12.

2 دريد كامل أل شبيب:الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، الأردن ،2009، ص18.

3 خالد وهيب الراوي:الاستثمار مفاهيم تحليل إستراتيجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الأردن، 1999، ص28.

4 عبد القادر بابا: سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط،جامعة الجزائر،الجزائر، 2004/2003، ص34.

ومن خلال المفاهيم التالية نستنتج أن الاستثمار هو عملية تأجيل الاستهلاك الحالي من اجل وتوظيفه في المستقبل للحصول على عائد مرتفع.

ثانيا- أنوع الاستثمار:

هناك مجموعة من الأنواع للاستثمار وسوف نتطرق إلى أهمها:

أ- تقسيم الاستثمار من حيث وسائله إلى:

ينقسم الاستثمار من حيث الوسيلة إلى الأنواع التالية:

1- استثمار مباشر: وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة.[1]

2- استثمار غير مباشر: وهو الاستثمار في الأوراق المالية باختلاف أنواعها لشركات الأعمال بهدف الربح عن طريق البيع[2].

ب- من حيث دوافعه الاقتصادية على أطراف الاستثمار الرئيسة، فهي:

ينقسم الاستثمار من حيث دوافعه الاقتصادية إلى[3]:

1- **الاستثمار الحكومي:**وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية.

2- **الاستثمار الخاص:**وهو الذي يقوم به الفرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات مساهمة أو فردية من مستثمرين يمثلون شرائح من المجتمع.

3- **الاستثمار الأجنبي:**وهو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت في الوقت الحاضر من مصادر التمويل المهمة في المشاريع الاقتصادية للدول خاصة في الدول النامية .

ج-الاستثمار حسب الموقع الجغرافي:

يمكن تبويب الاستثمارات من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية وكما يلي[4]:

1- الاستثمارات المحلية أو الداخلية:

وهي تلك الاستثمارات التي تكون داخل السوق المحلي في البلد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والأدوات المختارة وتكون هذه الاستثمارات بعدة أشكال وكما يلي:

---

[1] ماجد احمد عطا الله:مرجع سابق ، ص22.

[2] قاسم نايف علوان: إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن ،2009، ص37.

[3] المرجع نفسه: ص37،38.

[4] دريد كامل أل شبيب:مرجع سابق، ص48.

-الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت.

-الاستثمار في تكوين المخزون السلعي.

-الاستثمار في فائض التصدير.

-الاستثمار في الأوراق المالية.

2- الاستثمار الخارجي:

المقصود بالاستثمار الخارجي هو استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم[1].

د- الاستثمارات حسب الطبيعة:

ينقسم الاستثمار حسب النوع إلى نوعين هما الاستثمار الحقيقي أو الإنتاجي و الاستثمار المالي:

1- الاستثمارات الحقيقية أو الإنتاجية:

هي مجموعة من الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء وتملك الأصول الرأسمالية، كالاستثمار في الأرضي والمصانع والشركات الإنتاجية ومشاريع الهياكل الارتكازية، وهذا النوع من الاستثمارات تؤدي إلى زيادة حقيقة في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين وتراكم رأس المال الثابت الوطني،ولها علاقة بالطبيعة والبيئة التي تتواجد بها من خلال كيانها الملموس أي لها قيمة حقيقية وتتمتع بدرجة مخاطرة منخفضة إلا أن درجة سيولتها منخفضة وتتحمل نفقات تامين ونقل وخزن وصيانة.

2- الاستثمارات المالية:

وهي مجموعة الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (الأسهم والسندات) والأوراق المالية الأخرى بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية، ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة عالية.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص48.

[2] دريد كامل أل شبيب، مرجع سابق، ص49-50.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الدولي و أشكاله:

تعددت المفاهيم والأشكال للاستثمار الدولي وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم هذه التعريف والأشكال.

أولا- مفهوم الاستثمار الدولي:

هناك مجموعة من المفاهيم حول الاستثمار الدولي وسوف نتطرق إلى أهم هذه المفاهيم:

أ- يعرفه فريد النجار: هو كل الاستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفةhost country سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأجل.[1]

ب- ويعرفه كذلك قاسم نايف علوان "هو استثمار الشركات أو الأفراد في أصول حقيقية أو مالية خارج بلادهم،إذ انه كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى سعيا منهم وراء تحقيق أهدف محددة[2]".

ومنه يمكن القول بان الاستثمار الدولي هو انتقال لجميع الأصول سواء أصول مالية أو عينية، من أجل التوطين أو من أجل أنشاء مؤسسات في البلد المضيف (تسليم المفتاح)، أو غيرها من أشكال الاستثمارات الدولية.

ثانيا- أشكال الاستثمار الدولي:

هناك نوعين من الأشكال للاستثمار الدولي الاستثمارات الحقيقية والمالية وسوف نتطرق إليها فيما يلي.

أ- **الاستثمارات الدولية الحقيقية**

تنقسم الاستثمارات الحقيقية إلى عدة أقسام نذكر منها:

1- الشركات المتعددة الجنسية[3]:

وهي شركات التي تملك مشاريع كثيرة،في الدول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة.

---

[1] فريد النجار: الاستثمار الدولي وتنسيق الضريبي،الناشر مؤسسة شباب الجامعة،بدون طبعة ، إسكندرية ، مصر،2000، ص23.

[2] قاسم نايف علوان: مرجع سابق، ص351.

[3] ماجد احمد عطا الله: مرجع سابق، ص102.

2- مشاريع ملكيتها مشتركة:

وهي التي تكون نسبتها مشتركة بين المستثمر المحلي والشركات الأجنبية بنسب متفاوتة تتحدد وفقا لاتفاق و رضا الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب حيث تقوم كثير من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها[1].

ويرى هاني حامد الضمور إن الاستثمارات المشتركة "هو تعاون شركتين أو أكثر على الاستثمار بإنتاج و/أو بناء أنظمة توزيعية للوصول إلى الأسواق الخارجية، حيث يشارك كل منهم في مخاطر جهود التوسع"[2].

3- مشاريع تملكها الشركات الأجنبية بالكامل:

تتمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة[3].

4- التراخيص:

يعد الترخيص طريقة بسيطة نسبيا للدخول إلى السوق الدولية وبدون تصنيع مباشر حيث المرخص للشركة الأجنبية لاستخدام عملية تصنيعية معينة أو علامة تجارية أو براءة اختراع وذلك مقابل أجر معين أو امتياز خاص يمنح إلى المرخص[4].

5- عقود الوكالة/الوكلاء:

عقد الوكالة هو اتفاقية بين طرفين، يتم بموجبها قيام أحد الأطراف (الأصلPrincipal) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل وإبرام اتفاقية بيع سلع ومنتجات الطرف ثالث هو المستهلك النهائي أو الصناعي[5]. ولذا فأن عقد الوكالة يتطلب مراعاة النقاط الآتية[6]:

- تحديد دقيق وواضح من هو الوكيل ومن هو المصدر أو الموكل.

---

[1] نايف علوان: مرجع سابق، ص354.

2 هاني حامد الضمور: التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4، عمان، الأردن ، 2008، ص 375.

[3] عبد السلام أبوقحف: الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة،الإسكندرية،مصر،2003، ص20،21.

[4] محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف: إدارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن ، 2007، ص138.

[5] عبد السلام أبوقحف: مرجع سابق، ص43.

[6] محمود الشيخ: التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان،الاردن، 2012، ص111.

- وضع وصف دقيق وواضح للسلعة المرغوب تسويقها.
- تحديد دقيق لنطاق السوق الذي يغطيه الوكيل.
- تحديد واجبات الوكيل بكل دقة هل دوره ينتهي بمجرد وصول الرسائل أم سيتولى بعدها عمليات الصيانة وتوفير قطع الغيار في حالة السلع الصناعية مثلا.
- مدة العقد.
- تحديد نطاق عقد الوكالة نوعيا وجغرافيا.

6- الاستثمار في عمليات تسليم المفتاح:

وقد يأخذ الاستثمار الوافد أيضا شكلا أخر غير ما سبق عرضه هنا، وهو عمليات تسليم المفتاح ويقصد بهذا النوع من الأعمال الدولية انتهاء دور المستثمر الدولي وقت الانتهاء من بناء المشروع وتسليم مفتاح تشغيله، كما هو الحال في قطاع الإنشاءات والمباني وإنشاء المصانع ومحطات الكهرباء والفنادق والإنفاق وغيرها. وقد يتم تغطية النفقات الاستثمارية هنا وقت تسليم المشروع أو جدولة المدفوعات وفق خطة محددة لاحقة، حسب العقود المبرمة بين الأطراف المعينة[1].

7- مشروعات أو عمليات التجميع:

وهي المشروعات التي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا[2].

ب- الاستثمارات الدولية المالية:

تشمل الاستثمارات الدولية المالية الاستثمار في الأسهم والسندات بالإضافة إلى العملات، وهذا التطور الذي يشهده العالم اليوم ساعد المستثمرين في حصولهم على ما يحتاجونه من المعلومات بأسرع الطرق، مما يؤهلها الاتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشداً، وقد أصبحت الأسواق العالمية في هذه الأيام بفضل أنظمة الاتصالات المتطورة أكثر ارتبطاً مع بعضها البعض ولكن ليس إلى درجة التجانس أو التطابق الكامل فيما يتعلق بالمؤشرات[3] .

---

[1] فريد النجار: مرجع سابق، ص27.

2 عبد السلام أبوقحف: إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط4،الإسكندرية، مصر،1998، ص245.

3 المرجع نفسه، ص356.

المطلب الثالث: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

لقد تعددت المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظرا للأهمية البالغة التي يأخذه هذا النوع من الاستثمارات، وسوف نحاول التركيز على أهم المفاهيم وتحديد أشكاله في هذا المطلب.

أولا- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعددت المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر وسوف نتطرق إلى أهم هذه المفاهيم:

أ- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD):

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه الاستثمار الذي ينطوي على العلاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركتين في البلد الأم وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى لأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو وحدة إنتاجية تابعة لدولة أخرى غير الدولة ألام، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقلة للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركة المسجلة، أو يعادلها في الشركات الأخرى وهو حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي[1].

ب- تعريف حسب صندوق النقد الولي(FMI) :

يعرف الصندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[2].

ج- يرى نزيه عبد المقصود مبروك "انه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة[3].

---

[1] عمار زودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة قسنطينة،2008، ص31.

[2] عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، بن عكنون، الجزائر ،2005، ص251.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك: ألآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر،2007 ، ص31.

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن قول بان الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال المستثمر المحلي إلى الأسواق الخارجية، أو يكون دخول المستثمر الأجنبي إلى الأسواق المحلية، وهذا الانتقال يجب أن يكون مجسد في مشاريع واضحة ذات طابع إنتاجي، لا أن تكون المساهمة في الرأس المال فقط.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال لعل من أهمها[1]:

أ- مشروعات ملكيتها مشتركة(الاستثمار المشترك):

تعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي وبنسب متفاوتة، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.

ب- مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف:

هذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تحبذه الكثير الدول المستثمرة فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.

ج- الاستثمارات في المناطق الحرة:

تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، والمناطق الحرة لا تغدو أن تكون شكل من أشكال الاستثمار الأجنبية المباشرة في مجال التجارة الدولية، وهي وإن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة[2].

وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، أو ما يسمى بعابرة القوميات، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة[3].

---

[1] ماجد احمد عطا الله: مرجع سابق، ص102.

[2] بن داودية وهيبة: واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال 1995-2004، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك،2005، ص17 .

[3] ماجد احمد عطا الله: مرجع سابق، ص103.

المبحث الثاني: خصائص وأهداف وأهمية الاستثمار المباشر الأجنبي.

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الخصائص والأهداف والأهمية، وذلك نظرا للأهمية البالغة التي يأخذها من المفكرين والدول، ولهذا قمنا بتخصيص هذا المبحث لنتناول فيه ما يلي:

المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الثاني:أهداف الاستثمار المباشر الأجنبي.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك مجموعة من الخصائص للاستثمار الأجنبي المباشر وعناصر تفرق بينه وبين الاستثمار الأجنبي الغير مباشر وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهمها:

أولا- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر .

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر أهمها[1]:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من الموارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخيراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

ب- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات لاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

ج- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في الصناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

د- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

---

[1] المرجع نفسه، ص103.

هـ- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

و- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية، في تحويل الأرباح المترتبة بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه[1].

ز- تدعيم الدولة المضيفة بعوامل الإنتاج المتقدمة تكنولوجيا بجانب عامل رأس المال وكذا تكوين اليد العاملة عليها[2].

ثانيا- الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر

مفهوم الاستثمار الأجنبي الغير مباشر: وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة.[3]

هناك مجموعة من الفوارق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر وسوف نحاول توضيح أهم نقاط التفرقة بينهما في الجدول التالي:

[1] حسن المهران: الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويرها في ضوء التطورات المحلية و الإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد الثامن، العدد الأول، يوليو 2000، ص7.

[2] أوراق بنك مصر البحثية، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، العدد 2، 1997، ص22.

[3] ماجد احمد عطا الله:مرجع سابق ، ص22.

الجدول رقم (1): الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير مباشر
- استثمار طويل الأجل - يهدف للحصول على الإنتاج - ينطوي على اكتساب حق الرقابة - امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة - مسؤول على الخسائر والأرباح والمخاطر - له حق في إدارة المؤسسة - يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال - يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	- استثمار قصير الأجل - يهدف إلي المضاربة - لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة - شراء أسهم وسندات - ليس له الحق في إدارة المؤسسة - يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال - يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

المصدر:أبو قحف عبد السلام: اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1993، ص175.

المطلب الثاني:أهداف الاستثمار المباشر الأجنبي

هناك مجموعة من الأهداف للاستثمار الأجنبي المباشر وسوف نحاول التطرق إلى أهم الأهداف.

أولا: أهداف الاستثمار:

للاستثمار لأهداف كثيرة نذكر أهمها[1]:

أ- تقديم خدمة معينة للجمهور.

ب- تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية.

ج- مكافحة البطالة.

د- محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة.

هـ- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

[1] مروان شموط، كنجو وعبود كنجو:أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، بدون طبعة، القاهرة، مصر، 2008، ص12.

ثانيا: أهداف الاستثمار الدولي[1]:

من أهم أهداف الاستثمار الدولي ما يلي:

أ- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الدولية خاصة لتسويق الفائض الكبير من السلع والتي لا يستوعبها السوق المحلي للبلد الأصلي للشركات المنتجة.

ب- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في عملية التصنيع.

ج- الاستفادة من انخفاض عنصر التكلفة في الدول المستثمر فيها حيث أن تكلفة القوى العاملة أقل من تكلفتها في الدول المتقدمة وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام قد تكون أقل.

د- للاستفادة من قوانين الإعفاء الضريبي التي تمنحها الكثير من الدول لتشجيع الاستثمار فيها.

هـ- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق أرباحها من عملياتها داخل موطنها الأصلي.

و- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة وذلك بسبب وفرة رأس المال وإمكانياتها المتقدمة.

ز- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية إذ انه كلما انتشرت الاستثمارات وتنوعت في عدد كبير من الدول كلما قلت المخاطر التي تتعرض لها.

ثالثا: وهناك أهداف خاصة بالشركة تتمثل في[2]:

أ- أهداف الربح والنمو: معظم الشركات تسعى لتحقيق الربح والنمو من خلال عملياتها التجارية.

ب- تحقيق استقرار في حجم المبيعات والإنتاج.

ج- استغلال القدرة الإنتاجية الفائضة.

د- امتداد في دورة حياة السلعة .

هـ- جاذبية الفرص التسويقية في الأسواق الخارجية.

و- زيادة القدرة الإنتاجية الموجودة بالاعتماد على وسائل إنتاجية الفائضة[3].

---

[1] قاسم نايف علوان: مرجع سابق، ص351-352.

[2] محمود الشيخ: مرجع سابق، ص 203-204.

[3]Jacques margerin Gérard Aussel: choix des investissement. Les édition d organisation. Paris. Juin 1987. P41,

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه.

تتجلى أهمية الاستثمار ودوافعه في ما يلي:

أولا: أهمية الاستثمار:

يأخذ الاستثمار أهمية بالغة لدى جميع الأطراف المتعاملة به سواء الشركات المستثمرة أو البلدان المضيفة على حد سواء وذلك من خلال ما يترتب عليه من نتائج إيجابية لي كلا الطرفين، وتتمثل الأهمية في[1].

أ- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية.

ب- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي.

ج- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من اليد العاملة.

د- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بنية تحتية.

هـ- مساهمة الاستثمار في توفير القطع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجه من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع والخدمات محليا.

و- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع.

ز- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولية.

ح- مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة.

ط- مساهمة الاستثمار في توظيف الأموال المدخرة.

ثانيا:دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

أن أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تتجلى في الجدول رقم (02) يوضح دوافع الاستثمار لدى المستثمرين والدولة المضيفة .

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو: مرجع سابق، ص 10 -11.

الجدول رقم (2) الدوافع لدى المستثمرين والدولة المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي (الدولي)	دوافع الدولة المضيفة
✓ البحث عن استثمارات ذات ضرائب اقل او بدون. ✓ التخلص من مخزون سلمى راكد. ✓ التخلص من التكنولوجيا متقادمة. ✓ التغلب على البطالة المقنعة في الدولة المقر. ✓ البحث عن أسواق جديدة. ✓ النمو والتوسع وغزو الأسواق الخارجية. ✓ اختبار منتجات جديدة واستخدام العملاء في الدولة المضيفة في التجارب المعملية والميدانية. ✓ البحث عن أرباح ضخمة. ✓ التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة . ✓ الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة. ✓ استغلال الموارد الخام المتاحة لدولة المضيفة. ✓ الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة في الدولة المضيفة من الضرائب ورسوم. ✓ استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا. ✓ اعتبارات استرتيجية أخرى.	✓ تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد. ✓ جذب الاستثمارات الدولية. ✓ الحصول على التكنولوجيا المتقدمة. ✓ توفير الإدارة المتقدمة. ✓ المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية. ✓ توظيف عوامل الإنتاج المحلية. ✓ إحلال الإنتاج المحلي محل الوردات. ✓ الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة. ✓ تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. ✓ إنشاء صناعات جديدة . ✓ التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتامين والمصارف. ✓ تنمية التجارة الخارجية. ✓ تحسين المركز التنافسي للدولة.

المصدر: فريد النجار: الاستثمار الدولي وتنسيق الضريبي، الناشر مؤسسة سباب الجامعة، بدون طبعة، إسكندرية، مصر، 2000، ص36.

المبحث الثالث:محددات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتطلب الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات المستثمرة جمع المعلومات والبيانات من أجل تحديد المكان الذي يجب الاستثمار به، وتختلف المحددات من بلد إلى آخر، كما أن الاستثمار يؤثر ويتأثر بالمناخ الذي يحيط بيه، لذلك سوف نوضح في هذا المبحث كل من أهم المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر و الآثار الإيجابية والسلبية له.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة سنتطرق إلى أهم هذه العوامل:

أولا- استقرار النظام السياسي:

الاستقرار السياسي يؤثر إلى درجة الثقة التي يوليها قطاع الأعمال للسلطات العمومية ومصداقية التزاماتها وتشريعاتها، ذلك كون الاستقرار السياسي هو ضمان وتعهد ضمني بالمحافظة على أموال المستثمر وعدم تعرضها للأخطار غير التجارية[1].

ثانيا- توفير البنية التحتية:

ونقصد بالبنية التحتية رأس المال الاقتصادي، والذي يكون على شكل طرق وسكك حديدية ومصادر المياه والمنشآت تربوية، وخدمات صحية وأنظمة الاتصالات ووسائل النقل وغيرها، والتي بدونها لا يمكن أن تكون الاستثمارات في المصانع وغيرها من المشاريع الاستثمارية ذات مردود اقتصادي عالي. ولا يمكن للمستثمر الأجنبي أن يعمل بيئة غير صالحة للاستثمار[2].

ثالثا- الناتج المحلي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمال محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسية التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال

---

[1] قدوري نو الدين: الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2010/2009، ص65.

[2] المرجع نفسه: ص66.

إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم[1].

ولقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت دراسة كل من Papamastassion و Pearce عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، ودراسة كل من Cunninghamk و Grean وكذلك دراسة Dunnig في الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراسة التي أجرتها "الأنكتاد" Unctad سنة 1998 حول محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية.

رابعا –التضخم:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقيود ميزان المدفوعات مثل عبء الديون الخارجية والقيود على حركة رأس المال وبالعوامل المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي مثل التضخم والسياسات النقدية والمالية " حيث يعد التضخم مقياس لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ويؤدي إلى زيادة تكلفة استخدام رأس المال في الدول المضيفة والتأثير السلبي على ربحية الاستثمار الأجنبي المباشر كما أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وقد أوضح كل من "Schneider et Frey" 1985 م في دراسة عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشر عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة ، ومن ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة[2].

[1] عمار زودة: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة المالية، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر،2008، ص122.

[2] خاطر إسمهان: دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2013/2012، ص87.

خامسا- البيئة الاجتماعية والثقافية:

يعتبر البلد محل للروابط الاجتماعية والثقافية حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف هي أهم الاعتبارات في جلب الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للبلد المضيف[1]، ومنه يمكن القول بأن العادات والتقاليد والأديان واللغة وغيرها، تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

سادسا-سعر الصرف:

سعر الصرف له تأثير مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر فاهو عدد الوحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة ويخضع لتقلبات كثيرة فكلما كانت العملة الوطنية غير مستقرة فإن هذا سوفا يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لنتيجة عدم ثبات سعر الصرف[2] .

سابعا- حجم السوق:

ذلك أنه كلما أتسع حجم السوق المحلي للبلد المضيف للاستثمار،كان ذلك في حد ذاته عامل جذب للمستثمر الأجنبي وتشجيعا له وللمستثمر الوطني على استثمار أمواله بهذا البلد، لأن اتساع السوق المحلي تشجع المشروعات الاستثمارية على الزيادة إنتاجها للسوق المحلي، وعندئذ قد يفضل المستثمر العائد القليل مع الإنتاج الكثير والمتواصل على العائد المرتفع في الأسواق المضيفة والمحدودة الأخرى، وهذا يعتبر من أهم المحددات للاستثمار الأجنبي[3].

ثامنا- حرية النظام النقدي ومرونة سوق رأس المال:

يقصد بالسوق المالي هو ذلك الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع، أو المكان الذي يتم فيه، ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق بحيث تجعل الأثمان السائدة في أية لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة فيه[4].

---

[1] Xavier Richet: Investissement direct étranger dans les PECO et leurs impacts sur le comportement des entreprises la rencontre intemational sur l'investissement Université de fée le 15-16 Avril 1997 P95,

[2] موسى سعيد مطر وآخرون: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص43.

[3] نزيه عبدا لمقصود مبروك:مرجع سابق، ص120.

[4] محمد مطر: إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، ط4، عمان، الأردن ،2006، ص163.

لكن الأسواق المالية مثلها مثل الأسواق الأخرى، تتفاوت فيما بينها في المستوى الفاعلية والكفاءة وذلك تبعا لتفاوت الإمكانات والتسهيلات المادية والبشرية المتاحة لكل منها[1].

وإذا كان سوق رأس المال يتسم بالمرونة وحرية دخول وخروج رأس المال في البلد المضيف سوف يؤدي ذلك إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

تاسعا- النظام القانوني والتنظيمي:

إن النظام القانوني والتنظيمي في الدولة المضيفة للاستثمار له أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث أنه يترجم السياسات الاقتصادية في صورة قواعد وإجراءات سواء من حيث القواعد التي يحتويها أو المؤسسات المسؤولية عن تطبيقها، أو نظام القضاء والتحكيم الذي يحسم المنازعات الناشئة بشأنها ويجب أن تكون القوانين واضحة ومعروفة تستهدف حماية المالية والعقود والمعاملات، وأيضا لا بد من توفير قضاء قادر على حسم المنازعات بسرعة وعدالة وعلى معاقبة الفاسدين بطريقة حاسمة، ويعتبر القانون عنصرا رئيسيا مكملا لأي سياسة اقتصادية ناجحة[2].

عاشرا- مرونة سوق العمل:

يحتاج الاستثمار إلى عمالة يمكن الاعتماد عليها، وهذه العمالة يجب أن تكون مدربة جيدا أو يمكن تدريبها بمجهودات قليلة ويجب أن تتسم بالالتزامات وتخضع لقوانين تحمي حقوق العمال، تسمح بعقاب غير الملتزمين وتسمح بإنهاء خدمة من يفيضون عن حاجة العمل طبقا لظروف العمل وليس معنى ذلك التضحية بحقوق العاملين، وقد تلاحظ أن اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالم كانت من دول صناعية إلى دول صناعية أخرى ، والرأسماليون الكبار يفترض فيه العقلانية في التصرف الاقتصادي فلابد إذا من سبب لانصرافهم عن الاستثمار في الدول النامية وهذا السبب موجود وواضح أن إنتاجية العامل في الدول الصناعية أعلى منه في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى أن تصبح تكلفة العامل في الدول الصناعية مقارنة بإنتاجية اقل من تكلفة العامل في الدول النامية[3].

---

[1] المرجع نفسه: ص164.

[2] إبراهيم شحاتة: نحو إصلاح شامل، دار سعاد الصباح، الكويت،1993، ص240.

[3] إسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،1994، ص18.

إحدى عشر- التطور التكنولوجي:

وتتمثل في مقدرة الشركات على الابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات وتنويع المنتجات أو إجراء بعض التحسينات أو التغيرات في المنتجات الحالية أو القديمة، من حيث الشكل أو التغليف أو اللون...الخ[1]، ولهذا يجب على المستثمر الأجنبي أن يملك التكنولوجيا وقادر على مواكبة التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية من الناحية التكنولوجية.

ثانية عشر- التمويل:

إن القدرة على تمويل المشروعات سواء عن طريق البنوك، أو سوق المال تساعد المستثمر على الحصول على ما يحتاج من موارد مالية، حيث انه بدون توفير تلك الأجهزة ستظل الاستثمارات صغيرة الحجم، ولكن ليس توفر وسائل التمويل للمشروعات المدروسة جيدا فقط، وإنما أيضا توافر التمويل بشروط وتكاليف معقولة، ولا تحتسب هذه التكاليف فقط بالنظر إلى الفوائد المستحقة على القروض ، وإنما أيضا بالنسبة لفترة السداد وعملية السداد وما يترتب عليها من إجراءات وتكاليف التي تفرض على العمليات المصرفية وعلى قيد الأسهم في سوق الأوراق المالية.

المطلب الثاني: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك مجموعة من الايجابيات للاستثمار الأجنبي المباشر، وسوف نتطرق إلى أهمها:

أولا- بالنسبة للدولة المضيفة:

هناك مجموعة من الإيجابيات بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نذكر أهمها[2]:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر مصدرا جيدا للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل محورا أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول.

ب-يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا في التنمية في الدولة المضيفة .

ج-الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر مصدرا جيدا وفعال لنقل التقنيات والأساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة.

د- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءة، ليس فقط في خلق فرص جديدة للعمل بل أيضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة.

---

[1] ابو قحف عبد السلام: مرجع سابق، ص396.

[2] عبد السلام أبو قحف: إدارة الإعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،ط1،2010، ص 52-53.

هـ-يرى استويفر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع معدلات التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة وذلك من خلال زيادة عدد وقيمة المشروعات الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية هناك.

و- تسهم التمويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

ز- قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء وحدات إنتاج محلية لإحلال الوردات فان ذالك يغني الدولة المضيفة عن تخفيض نفقاتها بالعملة الصعبة لأجل استيراد سلع كانت سابقا لا تستطيع إنتاجها محليا بسبب افتقادها لمتطلبات ذلك، أو حتى في حالة قدرتها على إنتاج تلك السلع ولكن بتكلفة مرتفعة، وهو ما يؤدي إلى اقتصاد في العملة الأجنبية[1].

ثانيا- بالنسبة للمؤسسة المستثمرة:

بما أن المؤسسة هي التي تسعى وراء هذا النوع من الاستثمارات، فهو يوفر لها مجموعة من الايجابيات سوف نطرق إلى أهمها وهي[2]:

أ- الإعانات المالية : تعد الإعانات المالية أهم الحوافز غير الضريبية التي يمكن أن تقدمها الدولة للمستثمرة الأجنبي أو للمستثمر الوطني، وتهدف الدولة من تقديم الإعانات المالية إلى المشروعات الاستثمارية تشجيعها على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها. وهذا يعتبر محفز للمستثمر.

ب-إعانات الإنتاج: حيث تمنح الدولة هذه الإعانات للمشروعات الاستثمارية بهدف تشجيعها على زيادة إنتاجها في نوع أو أنواع معينة من المنتجات.

ج-توفير الأمن والاستقرار للمستثمر ورأس المال: فأهم ما يؤثر على الاستثمار هو السياسات التي تتبعها الدولة، وتهدف الدول المضيفة إلى توفير الأمن والمناخ الاستثماري للمستثمر.

د- إعانات التصدير: حيث تمنح الدولة هذه الإعانات للمنتجين بهدف الوصول بالإنتاج إلى مرحلة التصدير.

هـ-الإعانات الرأسمالية:حيث تمنح الدولة المشروع الاستثماري إعانات تمكنه من تغطية نفقات الإنشاء أو الإقامة أصول ثابتة للتوسع في الإنتاج، ويتم ذلك عن طريق تقديم رأس المال مجاناً أو إقراضه بسعر

---

[1] محمد صقر وآخرون: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في التنمية الاقتصاديات النامية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3، سوريا، 2006، ص5.

[2] نزيه عبدالمقصود مبروك:مرجع سابق، ص104-106.

فائدة منخفض أو بشرط مخفضة، كالقروض طويلة الأجل أو بدء السداد بعد فترة من الزمن، وهذا الإجراء يعد مشجع للمستثمر.

المطلب الثالث: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر أهمها[1]:

أ- مدفوعات خدمة الاستثمار الأجنبي المباشر:وتتمثل في

1- الأرباح المحولة للخارج.

2- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية والتي تتمثل في:

- رسوم وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والترخيص.
- تحويلات جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم

ب- ضياع بعض الموارد المالية على البلدان المضيفة: إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم الجمركية، فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي، لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تلجأ البلدان المضيفة منح امتيازات وإعفاءات ضريبية للمستثمر الأجنبي .

ج- زيادة الاستهلاك: إن قيام مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة سوف يؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توفير العديد من السلع الاستهلاكية، فالشراكات غالبا ما تنتج سلعا عالية الجودة وبأسعار منخفضة والسياسات الترويجية لها كلها عوامل تشجع على زيادة الاستهلاك.

د- ارتفاع معدل التضخم: لا ينازع أحد في أن البلدان النامية تتسم بمصادر خاصة للضغط التضخمي فيها، مثل ارتفاع معدل النمو السكاني، ضعف مرونة الإنتاج نتيجة لأن الجهاز الإنتاجي فيها ضعيف، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب، وجود هذا الوضع يعمل على وجود اختناقات ويرفع الأسعار صعوديا، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نظرا لظهور سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في البلدان، يسبب هذا أعباء على الأسعار الداخلية بالبلدان المضيفة.

هـ- الاستثمار الأجنبية مسبب لتلوث:عند انتقال الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة فإنه يصطحب معه أحدث التكنولوجيا التي تستخدمها في أنشطتها في هذه البلدان، وهذه التكنولوجيا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التلوث البيئي، وذلك أنه كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي كلما أدى ذلك إلى التوصل إلى

[1] مرجع نفسه، ص478.

طرق إنتاج أحدث والتوصل إلى استخدام آلات أحدث في العمليات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي والتي تستخدم في تشغيلها أنواع جديدة من الطاقة،وهذا من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي.

و- الاستثمارات الأجنبية تسيطر على اقتصاديات البلدان المضيفة: إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان المضيفة، وإخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل .

ز- تتصف الاستثمارات الأجنبية بالتقلب بدرجة كبيرة[1].

ح- الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

[1] ضياء مجيد الموسوي: الحداثة والهيمنة الاقتصادية معوقات التنمية،ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة ،الجزائر، 2009، ص104.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمت دراسة مختلف القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم التطرق إلى توضيح الاستثمارات بمختلف مفاهيمها وأشكالها لتحديد الفرق بينهم وبين الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وأهميته وأهم خصائصه والفرق بينه وبين الاستثمار غير مباشر وكذا التعرض إلى أهم محدداته في البلد المضيف.

ونظرا لأهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية لمختلف الدول فإن لهذه الأخيرة عدة آثار على اقتصاديات الدول المضيفة، يجب عليها مراعاتها وتجنبها.

ونظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات من أجل توفير مناخ جيد لهذا النوع من الاستثمارات، ووضعت مجموعة من القوانين والتحفيزات، وهذا ما سنعكف على دراسته في الفصل الثاني من خلال عرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا من خلال دراسة أهم القوانين والإصلاحات والسياسة التحفيزية ومدى نجاح هذه السياسات التي تهدف إلى جذب الاستثمار .